البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية

محمد بوبوش*

■ كان للحرب الأمريكية على العراق العديد من الانعكاسات والتداعيات ليس فقط على المستويات السياسية والإستراتيجية والأمنية في العالمين العربي والإسلامي بل أيضا على المستويات الفكرية والتحليلية، وعلى الرغم من هذا التعدد الفكري والبحث الأكاديمي، فقد ظلت نادرة تلك الدراسات والتحليلات التي تناولت الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة في الأزمة العراقية الراهنة، رغم تعدد المؤشرات الدالة على أهمية هذه الأبعاد في هذه الأزمة.

أولا: تحديد مفهوم الدين وأهميته

يمكن تعريف الدين بأنه نظام متكامل من المعتقدات، وأسلوب حياة، وشعائر ومؤسسات يمكن للأفراد من خلالها أن يعطوا أو يجدوا معنى لحياتهم بالتوجه إلى ـ والالتزام ـ بما يعدونه مقدسا أو/ له قيمة نهائية. ولهذا التعريف صلة بالعلوم الاجتماعية، إذ أنه يتناول السلوك الإنساني داخل الجماعات، كما يتناول الشعائر والمعتقدات التي تساعد على تحديد تلك الجماعات، كما أن له صلة أيضا بالعلوم الإنسانية، إذ أنه يؤكد على معنى الدين بالنسبة لمعتنقيه.

فالدين يعد أهم الدعامات والركائز الأساسية في بناء ونشأة واستمرار وتقدم الحضارة الإنسانية في ظل ما يقوم به من دور رئيسي في صياغة حياة الإنسان وسلوكياته ومعاملاته. وتترسخ أهمية الدين في ظل حقيقة أن المجتمع الإنساني تتحقق وحدته من خلال اقتناء أعضائه لبعض القيم المطلقة والغايات العامة المؤثرة في السلوك ويساعد تكاملها على استمرار المجتمع كنسق متكامل، وفي ظل ما يقوم به من تأكيد الضمان الاجتماعي ونشر الأمن والطمأنينة وضبط السلوك وتوجيهه بما يدعم استقرار نظم المجتمع.

ويمكن القول أن النشاط السياسي في المجتمعات الغربية لا يزال تحت تأثير الدين، فلا يزال الدين الإطار المرجعي للانتساب الحزبي والتفضيل الانتخابي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فما تزال الكنائس في الدول الغربية تتمسك بحقها في الممارسة السياسية والتوجيه السياسي، وقد تحولت الكنائس بالفعل في حالات كثيرة ـ في الواقع العربي المعاصر ـ إلى مؤسسات ذات تفويض كامل كي تكون مؤهلة للعب دور أساسي ومشروع داخل النظم الغربية.

ومن ناحية ثالثة، لا يزال الدين في الدول الغربية عاملا مهما في عملية الوحدة السياسية والتكامل الاجتماعي، والاختلافات الدينية من أهم محركات الصراع السياسية القومية، وقد أضحت هذه الاختلافات في بعض الدول الغربية المصدر الأكثر أهمية للتصادم السياسي بصفة خاصة عندما ترتبط هذه الاختلافات ـ الدينية ـ باختلافات عنصرية.

إن الحديث عن الدين في الغرب عموما لا يعني إطلاقا «عودة» للإيمان بالإله في المجتمعات الأوروبية أو الأمريكية ذلك أن احترام يوم السبت عند اليهود أو القداس الأسبوعي يوم الأحد عند المسيحي هو دليل على وجود إيمان بأهمية الدين في الحياة الإنسانية.

ثانيا: مكانة الدين في الحياة السياسية الأمريكية:

تعد قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي عبر مختلف مراحل تطوره، ورغم أن الدستور الأمريكي والتعديلات المختلفة التي أدخلت عليه تؤكد على العلمانية وفصل الدين عن الدولة، فإن الدين كان ولا يزال يمثل عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي، فحياة المجتمع الأمريكي تخضع لنظام من القيم تتفاعل بينها مسافات اجتماعية واتجاهات مذهبية و فكرية تؤكد على هذه التعددية.

لقد بدأ وجود البعد الديني العام في الولايات المتحدة الأمريكية مع الوثائق التأسيسية الأولى للأمة، وتم تعزيزه من خلال الخطب والتصريحات الرئاسية، وماشابه ذلك من أقوال أكدت على النظرة الرسمية لأمة نفسها، وقد انعكس وجود البعد الديني في حياة عامة الأمريكيين في إعلان واشنطن يوم السادس والعشرين من نوفمبر، عيدا قوميا لـ«عيد الشكر» وكذلك إعلان جورج بوش الأب يوم الثالث من فبراير سنة 1991 عيدا قوميا للصلاة، وكان ذلك خلال حرب الخليج، وابتهل الرئيس «بيل كلينتون» إلى الرب مرارا في خطبه ليسبغ نعمه على الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم الرئيس كلينتون في خطابه الافتتاحي سنة 1997، استعارة مكنية من التوراة، حينما قال: «استرشادا بالرؤية القديمة لأرض الميعاد، فلنوجه أبصارنا اليوم على أرض ميعاد جديدة».

والمحورية الكبيرة لدور الدين في المجتمع الأمريكي ليست وليدة اليوم ولكنها ترجع إلى البدايات الأولى لتكوين المجتمع الأمريكي، فأصل المجتمع الأمريكي يعود إلى تلك المستعمرات التي أسسها «البيوريتان» الفارين من الاضطهاد الديني في أوروبا الغربية حتى يعبدوا الله بطريقتهم الخاصة في الدنيا الجديدة التي طالما حلموا بها، ومن هنا فقد كان الدين فاعلا قويا في ترسيخ القيم الأساسية التي قام عليها النظام السياسي والاجتماعي في المجتمع الأمريكي، والدور الذي يلعبه الدين اليوم في الحياة الأمريكية تحكمه عدة اعتبارات من أهمها:

ـ قوة التنظيم والإمكانات الضخمة التي تتمتع بها المؤسسات الدينية، حيث بإمكانها توفير التسهيلات المادية المتقدمة لتحقيق أهدافها.

ـ إن الدوافع الدينية تلعب دورا رئيسيا في تحريك الأمريكيين في الكثير من مواقفهم بما في ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان، فـ84 % من الشعب الأمريكي يعتقدون أن الوصايا العشر لا تزال صالحة وضرورية حتى اليوم، لكن رغم أن معظم الأمريكيين هم مسيحيو العقيدة، فإنهم لا يعرفون إلا القليل عن العقيدة الكنسية. وإذا كان معظمهم من البروتستانت فإنهم موزعون بين المئات من النحل والمذاهب وأكبرها المعمدانيون والميتودوست واللوثريون والأسقفيون.

إن الولايات المتحدة شهدت في الفترة الأخيرة حركة إحياء ديني كبيرة كان لها العديد من السمات الأساسية من بينها انتشارها بين الشباب وقيامها على الدعوة إلى فرض قواعد أخلاقية صارمة تضبط نطاق الحياة الخاصة ورفض كل ما من شأنه تدمير الهوية الفردية والعائلية ودعوتها إلى الفصل بين التقنيات المتقدمة من ناحية والقواعد الثقافية المسيطرة التي انبثقت عنها هذه التقنيات من ناحية أخرى، الأمر الذي يفسر كفاءة هذه الحركات في استخدام هذه التقنيات وعدم قدرتها في الوقت نفسه على ابتداعها أو خلقها.

إن البعد الديني يعد حقيقة لإدراك البعد المقدس للحياة القومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انتقد البعض وجود عبارة «نحن نثق في الرب» In God We Trust على العملات الأمريكية وعبارة «إننا أمة واحدة في ظل الرب» One Nation Under God في قسم الولاء للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها انتهاكا للفصل الدستوري بين الكنيسة والدولة، وبقاء مثل هذه العبارات يعني أن الدين المدني يعد نوعا من الكنيسة الرسمية المرخصة في الولايات المتحدة.

ومما يدل على تزايد دور الدين ـ من وجهة نظر البعض ـ أن المواطن أصبح يشارك في الحياة السياسية والاجتماعية لا بصفته مواطنا أمريكيا علمانيا، بل بصفته بروتستانتيا أو كاثوليكيا يهوديا أو مسلما أو غير ذلك من الانتماءات الدينية التي لا حصر لها في الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك فإن الأحداث التي تعرفها الولايات المتحدة الأمريكية يحاول البعض إيجاد تفسير ديني لها، فقد اعتبرت بعض المنظمات المسيحية بأن إعصار كاترينا المدمر الذي شهدته الولايات المتحدة العام الماضي هو عقاب من الله بسبب تأييد الرئيس الأمريكي بوش لخطة الانسحاب من غزة.

ثالثا: توظيف الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:

استخدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على السلطة في البيت الأبيض الحس الديني لتحقيق أهدافها ومن ذلك الشعارات والكلمات والعبارات الدينية المستخدمة لحد الآن في الحرب على الإرهاب مثل « محور الشر Axe du Mal والحرب المقدسة والعدالة المطلقة والحرب الصليبية».

ويمكن القول أن الفصل القانوني بين مؤسسات الحكومة والمؤسسات الدينية يؤدي إلى القول بأن علاقة الحكومة بالدين لم ولن تحسم بشكل نهائي، بل ستبقى دائما محل تفاوض، كما أن للدين المدني الأمريكي توراته الخاصة وهي الدستور الأمريكي الذي وضعه الآباء الأوائل، والذي يعد عند الأمريكيين توراتهم الجديدة، والتي تحاول الإدارة الأمريكية تصدير هذه التوراة الجديدة إلى الديانات الأخرى.

واليوم فإن اليمين المسيحي يشكل صلب إدارة جورج بوش والحزب الجمهوري الحاكم حاليا وأعضائه ـ بالإضافة إلى طموحاتهم للهيمنة على الساحة الدولية والانفراد بالقرار الدولي ـ وهم مؤمنون بأن إسرائيل أرض الميعاد التي وعدها الرب لليهود في فلسطين وهم مهووسون بعقيدة عودة المسيح المشروطة باجتماع اليهود في فلسطين ومهووسون بحرب الألفية «هرمجدون» التي سيبيد فيها المسيح قوى الشر، ويعتبرون أن ما يحصل على أرض فلسطين ليس إلا إرهاصات لما يتوقع أنه سيحصل على الرغم من كراهية اليهود العاديين لهؤلاء ومحاولتهم تنصيرهم لإنقاذهم من الإبادة في هرمجدون، إلا أن اليهود المحافظين وجدوا مصلحتهم تقتضي التحالف معهم، لذلك كان اختلاف اليمين الأصولي المسيحي واللوبي اليهودي نقلة نوعية سمحت بإملاء المواقف على الإدارة الأمريكية فيما يخص فلسطين والعراق، بل واعتبر أحد القساوسة الأمريكيين المؤيدين لإسرائيل بأن مرض شارون هو عقاب من الله بسبب انسحابه من قطاع غزة.

وقد مثلت الانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام 2000 العودة الكبير لله وإلى النقاش السياسي، فأعلن المرشح بوش الابن بأن فيلسوفه السياسي المفضل هو يسوع المسيح، ثم شكلت هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001 والتي رسخت تحالف المحافظين الجديد والأصوليين الساعين إلى جعل صدام الحضارات نبوءة تتحقق ذاتيا، فالإسلام هو المشار إليه بصفته إمبراطورية الشر الجديدة.

إن المنظور الأمريكي لقضايا السياسة الخارجية وللعلاقات الدولية يرتكز على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس والمتكونة من ثلاثية (الثروة والدين والقوة)، فتحالف الساسة ورجال المال ورجال الدين في أمريكا قد رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

إن المشروع الإمبراطوري الأمريكي للسيطرة على العالم يقوم في جوهره على جذب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي يشكل على الأرض الأمريكية ويحقق بالتسامح تم بالقوة عند الضرورة، فمهمة أمريكا ـ كما ينظرون إليها ـ هي أن تقود بقية العالم إلى طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي وتراكم الثروة بشتى الطرق.

وتقوم ملامح الرؤية الفكرية الأمريكية الحاكمة فيما يتعلق بالعالم على ثلاثة محاور هي: (المحور الثقافي ـ الحضاري ـ الديني) و(المحور الجغرافي السياسي بالسيطرة على الموارد والثروات)و(استخدام القوة بأنواعها المختلفة النووية والكيماوية والبيولوجية).

إن الإدارة الأمريكية الحالية أصبحت تركز على إثارة المشاعر القومية حول أمن أمريكا وحماية الوطن من قوى الشر وذلك لإيجاد علاقة وطيدة بين مقاومة ما يتهددها وتنشيط الاقتصاد الأمريكي.

وفي الحقيقة فإن العمليات العسكرية الأمريكية في العراق لا يمكن النظر إليها بأنها تتعلق بقضايا اقتصادية وأهداف جيوبوليتيكية فقط، بل إن السياسات الأمريكية في عهد بوش الابن هي في الحقيقة سياسات تنطلق من أفكار توراتية وإنجيلية في المقام الأول. فسياسة أمريكا منطلقها الأساسي هو الصراع الحتمي بين الإسلام من جهة والمسيحية واليهودية من جهة أخرى. وهذه النظرية ظهرت بعد اختفاء الاتحاد السوفييتي من مسرح الأحداث الدولية، وغذتها الحركات المسيحية المتصهينة المبشرة بقدوم المسيح المنقذ، وهذا الصراع سينتهي حسب زعم الكنائس بانتصار المسيحية في معركة «هرمجدون».

إن العديد من الساسة يعتبرون أن مركز الخطر على إسرائيل والمسيحية هي منطقة الشرق العربي ـ الإسلامي خصوصا العراق وإيران وسورية الأعداء التاريخيين لإسرائيل، خصوصا وأن تصريحات الرئيس الإيراني «محمود أحمدي نجاد» الأخيرة والتي اعتبر فيها أن محرقة اليهود مجرد خرافة وادعاء كانت بمثابة صب الزيت على النار وأزمت بقوة العلاقة بين إيران والغرب فيما يخص ملفها النووي.

كما أن إسرائيل قامت على أنقاض شعب عربي مسلم، تؤيد هذه النظرة الآيات القرآنية الأولى من سورة الإسراء، التي تذكر بتفصيل المكان والأشخاص الذي سيأتي منه تدمير الدولة العبرية، وهم الآشوريون القادمون من العراق، ويؤكد القرآن أن عبادا جاؤوا من العراق في الإفساد الأول، ويقول الله عز وجل: «فإذا جاء وعد الآخرة ليسوؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة». فالقرآن يتحدث عن نفس السلالة من نفس المكان لأن الضمير في الكلمات «ليسوؤوا» و«ليدخلوا» يعود إلى ذات العباد الذين تحدث عنهم في الإفساد الأول لبني إسرائيل، وهذا هو الذي يخيف الأمريكيين، لذلك كان التخلص من صدام حسين أمرا ضروريا باعتباره رمز الخطر القادم من الشرق.

ومما يؤكد أن البعد الديني حاضر وبقوة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية ما ذكره الرئيس بوش في حملة الانتخابات الرئاسية أنه يبدأ نهاره كل يوم بقراءة الكتاب المقدس الذي يشمل الإنجيل والتوراة العبرانية، وأن من كتبه المفضلة، كتاب القسيس «شامبرز» المتوفى سنة 1917 بمصر، وهو يعظ الجنود الاستراليين والبريطانيين هناك بالزحف على بيت المقدس وانتزاعها من أيدي المسلمين.

وفي آخر مرة زعم الرئيس بوش في أحد التصريحات الصحافية أن الرب هو من أمره بغزو أفغانستان والعراق.

خلاصة:

نخلص إلى القول بأنه لا يجب الاستهانة وعدم الاكتراث بالاتجاهات الفكرية التي تتناول البعد الديني في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الخارجية، لأن هذا البعد أصبحت له الأفضلية على باقي الأبعاد الاقتصادية والجيوبوليتيكية، والذي يحرك الآن صانعي القرار في البيت الأبيض.

مراجع:

1 ـ ديب علي حسن: الولايات المتحدة الأمريكية، من الخيمة إلى الإمبراطورية، مراجعة وتدقيق: إسماعيل الكردي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، الطبعة الأولى 2002.

2 ـ فرحان الديك: الأساس الديني في الشخصية العربية، في: الدين في المجتمع العربي (مجموعة مؤلفين)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1990.

3 ـ د. عبد الكريم بوفرة: حرب القيم، قراءة في الخطاب الإعلامي الغربي بعد أحداث 11شتنبر 2001 ، منشورات المجلس العلمي بوجدة، الطبعة الأولى 2003 .

4 ـ د.محمد أحمد النابلسي: الثلاثاء الأسود، خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، دار الفكر،دمشق،الطبعة الأولى 2001 .

5 ـ ريتشارد سينيت: فرار الأمريكان، من السياسة إلى الإيمان، مجلة وجهات نظر المصرية، العدد 43، آب (أغسطس) 2003 .

6 ـ سمير مرقص : الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية الثروة والدين والقوة،إسلام اون لاين نت:
www.islamonline.net/arabic/qpolitic/2003/03/29.html.

* باحث في العلاقات الدولية
جامعة محمد الخامس ـ أكدال ـ الرباط

تدهور الأمن في العراق وتنامي سطوة الميليشيات: من المسؤول؟

د. أيمن الهاشمي *

■ تضاربت تصريحات القادة العسكريين في البنتاغون حول الوضع في العراق، وقد نقلت صحيفة «النيويورك تايمز» عن اللفتنانت جنرال جون فينز قائد القوات البرية الامريكية في العراق الذي قال في مقابلة معه أجرتها الصحيفة يوم 6 كانون الثاني (يناير) 2006: «ان الخصومات الطائفية وعدم فاعلية بعض الوزارات في العراق قد تُحوّل قوات الأمن العراقية الى ميليشيات أو عصابات مسلحة». وقال «ان قوات الأمن باتت اليوم أكثر تنظيما من الحكومة العراقية الحالية نفسها»، وأضاف فينز فيما اعتبرته الصحيفة المذكورة الموقف العلني الأكثر صرامة لمسؤول عسكري امريكي بارز، «ان قدرة وزارتي الداخلية والدفاع العراقيتين بحاجة الى دعم وتطوير، وتوفير عائدات من موارد النفط العراقي لدعم القوات الأمنية النظامية، والا فان كثيرا من هذه العناصر يمكن أن يتحول الى ميليشيات بل عصابات مسلحة».

وهذه التصريحات وغيرها تأتي متزامنة مع اعتراف القيادات الامريكية العسكرية والسياسية بانفلات الأمور الأمنية في العراق، وسط تنامي نشاط الميليشيات الطائفية التي تغلغلت في الاجهزة الامنية والعسكرية من شرطة وحرس وطني كما تم تشكيل الوية طوارئ أمنية وعسكرية ملاكاتها بالغالب من بين ميليشيات المجلس الأعلى (فيلق بدر) ومن البيشمركة، وهي ماتزال تعبث بالأمن بدلا من أن تحقق الأمن والاستقرار.

وسبق أن تصاعدت دعوات التحذير من ادخال الميليشيات في القوات النظامية الحكومية، ومن الغريب أن يستنكر السيد اياد علاوي أفعال الميليشيات الحزبية المسلحة في حين أنه هو نفسه الذي وقع الأمر حين كان رئيسا للوزراء بادماج الميليشيات في القوات النظامية!! كما أن القوات الامريكية كانت على علم بزج الميليشيات الحزبية ولم تتخذ من جانبها أي موقف!

ان انفلات الوضع الأمني في العراق، يعود بالدرجة الأساس الى قرار الحاكم الأمريكي بول بريمر بنصيحة من عملائه في مجلس الحكم المنحل بحل الجيش العراقي وقوات الأمن العراقية السابقة وتسريح عشرات الألوف من الضباط وصف الضباط والأفراد من الجيش والشرطة على أسس طائفية، وعرقية، وصارت قوات الأمن لا تحمي أمن المواطن قدر حمايتها لمصالح رؤسائها وأسيادها، وسبق أن قلناها في مقالة سابقة (ان شرطة برأسين لا تعيد أمنا مفقودا) فالشرطي (الميليشياوي) يتلقى أوامره من مسؤوله في الميليشيا أو الحزب وليس من آمره الحرفي، لذلك شاهدنا كيف تقوم عناصر الشرطة باعتقال المئات من الشباب تحت دواع طائفية، ومن ثم تساوم أهليهم لدفع الفدية ورغم استلام الفدية فانه يتم قتل المخطوفين ورمي جثثهم في أطراف المدن، كما أن فضيحة المعتقلات السرية لوزارة الداخلية في العراق كانت تدار من قبل الميليشيات، وبامرة ضباط من جنسيات ايرانية وقد هرب معظمهم باتجاه ايران بعد اكتشاف أمرهم وخوفا من أن تقبض القوات الامريكية عليهم.

لقد عاشت قوات الأمن العراقية في محنة وتخبط طيلة الأعوام الثلاثة منذ غزو العراق تمثلت في الآتي:

1. تسريح خيرة عناصر أجهزة الشرطة المحترفة لأسباب طائفية وثأرية، فبعد الغزو تم تسريح عشرات الالوف من عناصر الاجهزة الامنية والشرطية في العراق بذريعة اجتثاث البعث، والذي تبين فيما بعد أنه (اجتثاث البعض وليس اجتثاث البعث)! اذ سرعان ما تم الاستثناء على أسس طائفية ومذهبية وتبين أن المقصودين هم العرب السنة فقط.

2. زج عناصر الميليشيات الطائفية في الشرطة والحرس الوطني وقيام هذه العناصر بأعمال القتل والاغتيال والتصفيات والتعذيب على الهوية الطائفية تحت ستار وأغطية الشرطة.

3. تراجع امكانات الشرطة المعنية بحفظ الأمن وضعف تسليحها، حيث أن القوات الامريكية كانت تمنع الشرطة من حمل الأسلحة غير المسدسات.

4. تعيين قيادات غير محترفة على رأس قيادات الشرطة على أساس الولاء الحزبي والمذهبي والطائفي والعرقي، وغياب معيار النزاهة والكفاءة.

5. ضعف انضباط الشرطة، بدليل عصيان قوات الشرطة في عدد من المحافظات وامتناعها عن تنفيذ أوامر وزارة الداخلية، كما حصل مع مدير النجف الذي رفض تنفيذ أوامر وزير الداخلية السابق، وكما حصل مع مدير شرطة كركوك الذي رفض تنفيذ أمر وزارة الداخلية بتسريح عناصر بيشمركة تم ادخالهم للشرطة دون توافر الشروط القانونية فيهم، وهذا حصل كذلك مع مدراء شرطة البصرة والكوت والديوانية.

6. بذريعة السعي لسد النقص في أعداد الشرطة بعد الغزو فقد تم تجنيد أعداد كبيرة من أرباب السوابق من المجرمين ممن أطلق النظام السابق سراحهم قبيل الغزو حيث اعترف وزير الداخلية الأسبق سمير الصميدعي في تصريح له الى اذاعة البي بي سي في 2005/1/21 بأن الشرطة العراقية باتت تضم مجرمين محترفين في صفوفها، اذ قال بالحرف الواحد «بعد حل جيش وشرطة صدام وحين نفذت المحاولات الاولى على عجل لاعادة بناء الشرطة لم يكن هناك تدقيق في البداية على الاطلاق.. أصبح لدينا مجرمون في صفوف الشرطة».

وتأكيدا لكلامنا فان القرار الذي أصدره مؤخرا ما يسمى بمجلس محافظة بغداد (لدواع طائفية وبتحريض ومباركة مسبقة من وزير الداخلية باقر صولاغ) بعزل قائد شرطة بغداد اللواء العربي السني المحترف والمشهود له بالاستقامة والنزاهة والحرفية، رغم كفاءته في ادارته، ولدواع طائفية حتما، يشكل واحدة من أعمال التخبط التي تعيشها الشرطة العراقية في ظل الحكومة الطائفية الحالية، وتخبط وزارة الداخلية في ادارة الشأن الأمني في العراق. ويكرس حالة الفلتان الأمني التي يعانيها العراقيون منذ غزو العراق قبل ثلاثة اعوام ولا أمل يبدو في الأفق في حل قريب لمعضلة الأمن في العراق.

* كاتب من العراق

عن الضغوط الأمريكية على سورية: ذريعة جديدة للقمع!

د.خالد شوكات*

■ شاركت يوم الثلاثاء 3 كانون الثاني (يناير) 2006، في حلقة من برنامج الاتجاه المعاكس لقناة الجزيرة القطرية، خصصت لموضوع الضغوط الأمريكية على سورية بحجة الديمقراطية، وبالنظر الى طبيعة البرنامج واختصار وقته الى ما يقارب الخمسين دقيقة، أضحى من المستحيل على المشارك تقريبا بيان رأيه على الوجه الأكمل ـ أو حتى شبه الأكمل ـ ناهيك اذا كان المشارك يدافع عن وجهة نظر لا تروق لمقدم البرنامج العزيز الدكتور فيصل القاسم، وتمنحه الحق من التحول من مدير للحوار الى خصم فيه.

وتقديرا مني لأهمية الأفكار التي سجلتها مسبقا لافادة المشاهد بها، ولم تسنح لي الفرصة لطرحها، ارتأيت تقديمها للقراء الأعزاء، تعميقا للنقاش في موضوع راهن ما يزال يثير الكثير من الحبر والجدل والاهتمام، وتطلعا للاستفادة من ملاحظاتهم وتعليقاتهم، وفي ما يلي موجز لهذه الأفكار في النقاط التالية:

* ان اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالازدواجية، لا يجب أن يحجب عنا ممارستنا كعرب ومسلمين لصور صارخة من هذه الازدواجية، وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة مع واشنطن، فنحن ان تدخلت الولايات المتحدة في شؤوننا قمنا بالاحتجاج الصارخ عليها، وان لم تتدخل قمنا أيضا بالاحتجاج عليها لأنها لا تقوم بواجباتها كقوة عظمى أولى في العالم، ومتهمة باستمرار بالسكوت عن أنظمة ديكتاتورية محسوبة عليها، أو لها معها علاقات وثيقة. هل يجب أن تتدخل الولايات المتحدة في الشؤون العربية أو لا يجب أن تتدخل؟ ذلك سؤال يجب أن تجري الاجابة عليه وفق معيار واحد، حتى لا ننهى عن فعل ونأتي مثله.

* لقد قيل أن النظام السوري مضغوط ومغضوب عليه حتى يوافق الهوى الأمريكي في قضايا جوهرية كعملية السلام مع اسرائيل والمسألة اللبنانية ومشروع الاندماج في الاقتصاد العالمي، والبين أن النظام السوري كما أبرزت تحركات قادته طيلة الأشهر الماضية، والوساطات المصرية والسعودية والقطرية التي ما انفك يبتعثها، يرغب في موافقة الهوى الأمريكي، غير أن الولايات المتحدة فيما يبدو هي التي لا ترغب في هذه المسايرة، وتريد أن تعالج الموضوع بأكبر قدر من الوضوح والمبدئية.

* قبل أسابيع من الحلقة المذكورة التي شاركت فيها، انصب هدف برنامج الاتجاه المعاكس على اثبات أن ايران الاسلامية ما هي الا عميلة مخلصة للولايات المتحدة، وأنها تتقاسم الأدوار معها في العراق للسيطرة على هذا البلد العربي، وتمزيق أوصاله والتلاعب بهويته القومية العربية (والأكراد بحسب هذه النظرية ليسوا الا عربا متنكرين في أزياء كردية)، فيما بدت ايران في الحلقة التي شاركت فيها محط غضب أمريكي ورائدة في التصدي للمشروع الأمريكي الصهيوني المعد للمنطقة، ولست أدري كيف يمكن التوفيق بين الرؤيتين، وأيهما أولى بالمشاهد أن يأخذ بها، ايران العميلة المتآمرة مع أمريكا على العراق، أم ايران الموجودة في خانة واحدة مع سورية في مواجهة الغضبة الأمريكية الجائرة؟

* خطاب التصدي للولايات المتحدة ومقاومتها، قد يكتسب بعض المصداقية اذا ما انطلق من دول كعراق صدام أو ليبيا القذافي أو سورية الأسد، باعتبار هذه الدول مصنفة نظريا كأعداء لواشنطن، أما أن ينطلق هذا الخطاب من قطر، فان الأمر يظهر نشازا الى حد كبير، وعلى كل من تحدثه نفسه باتخاذ موقف ثوري في مواجهة الولايات المتحدة، أن لا ينسى أنه انما يمارس وظيفته في التعبير عن رأيه بكل حرية، لأنه موجود في قطر، المحمية الأمريكية، وأنه لو لم يكن في مجال محمي أمريكيا لما تمكن أبدا من ممارسة آدميته ـ للأسف الشديد ـ.

* ومثل هذا الموقف الذي عليه كثير من المثقفين العرب، انما يذكر بتلك النكتة الشهيرة التي جمعت بين أمريكي وسوفييتي أيام الحرب الباردة، حيث فاخر الأمريكي بقدرته على سب رئيس بلاده أمام البيت الأبيض، فما كان من الروسي الا أن أجابه بأن بمقدوره سب الرئيس الأمريكي أمام البيت الأبيض في الكرملين أيضا. واني لأسأل الصديق فيصل القاسم ان كان قادرا على اعداد وتقديم برنامج كبرنامجه في تلفزيون سورية الأسد أو عراق صدام أو ليبيا القذافي باعتبارها رموزا للمواجهة والتصدي، وما اذا لم يكن ممنونا لقطر المحمية الأمريكية لأنها قدمت له فرصة للتألق الصحافي؟

* ولقد سألت الدكتور فيصل القاسم بعد الحلقة المذكورة، عن عدد البرامج التي ألغيت بفعل تدخل أنظمة عربية لدى النظام القطري أو ادارة القناة، مقارنة بالبرامج التي ألغيت بفعل تدخل واشنطن، فلم تكن اجابته منكرة لحقيقة أن عددا كبيرا من البرامج قد حذفت لأنها ستغضب قادة عربا، فيما لم يلغ برنامج واحد منذ تأسست الجزيرة لأن الادارة الأمريكية رأت فيه مسا بمصالحها، على الرغم من كل ما قيل من قصص مضحكة عن تخطيط الرئيس بوش لقصف مؤسسة اعلامية واقعة أصلا في حماه. ان سب الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلف البتة، بينما سب الأنظمة العربية المستبدة مكلف جدا، وان للأمريكيين سقفا أخلاقيا وأعرافا وتقاليد في احترام الاعلام الحر، لا توجد بكل تأكيد عندنا، وخصوصا عند أنظمتنا العتيدة. وللأسف فان الجزيرة تقع ـ بوعي أو بدونه ـ في شرك التعويض عن الشعبية بسب الولايات المتحدة، لعجزها عن مواصلة نهجها في اثارة فضائح وجرائم الأنظمة العربية المستبدة.

* وكما يلوم الدكتور فيصل القاسم المثقفين العرب الذين يسبون سورية ومن قبلها العراق أو ليبيا وفقا للأجندة الأمريكية، فان عليه أيضا أن يلوم أولئك الذين يسبون الولايات المتحدة صباحا مساء في حين هم أعجز عن أن يوجهوا أتفه الملاحظات أو الانتقادات الى الأنظمة المستبدة التي يعيشون تحتها. انني احترم كثيرا اولئك المثقفين الذين لديهم قدرة على انتقاد الولايات المتحدة وفي نفس الوقت معارضة الدكتاتورية في بلادهم، لكنني لا يمكن أن أكن الاحترام نفسه لأبطال من ورق في مواجهة أمريكا و أقزام تبع وصغار في مواجهة حكامهم الطغاة والظلمة.

* ولعله من المناسب جدا في هذا السياق، التذكير بممارسة خبيثة ما فتئت الأنظمة العربية تقوم بها، عندما تعمل على تشجيع بعض مثقفيها ـ أو غض الطرف عنهم ـ للنيل من الولايات المتحدة، في حين تقوم بجمع ما نشر من سباب وشتائم في ملفات يجري اطلاع الادارة الأمريكية دوريا عليها، من باب تحذيرها من خطر برامج المعارضات العربية على المصالح الأمريكية، واقناعها بأنها وحدها ـ أي الأنظمة القائمة – القادرة على ضمان هذه المصالح، وأخذ موافقتها على الاستفراد بهذه المعارضات وتلقينها دروسا لن تنساها.

* انني أدرك جيدا أن الولايات المتحدة لا تحظى بشعبية كبيرة في العالم العربي والاسلامي، وأن الدفاع عن علاقات وثيقة وجيدة معها تبدو مغامرة غير مضمونة من الناحية السياسية، غير أنني قررت قبول التحدي ومواجهة الرهان عندما دعيت للمشاركة في الاتجاه المعاكس، وذلك من منطلق تحمل المسؤولية، فالمثقف والسياسي الصادق مع نفسه ومع شعبه، يجب أن لا يعمل بمفهوم «الجمهور عايز كده»، وعندما تقتضي الحالة معارضة التفكير العام في قضية ما، فيجب أن لا يتردد لهثا وراء أرباح شعبوية راهنة، وتضييعا لمصالح عامة استراتيجية ودائمة.

* لقد كانت قناعتي ولا تزال مستمرة، بأن النظرية التي تقول بأن «أمريكا لا يمكن الا أن تضمر لنا شرا»، نظرية باطلة تكذبها وقائع وأحداث كثيرة، وأن عدم تطابق وجهات نظرنا مع وجهات النظر الأمريكية حيال القضية الفلسطينية مثلا، لا يجب أن يفضي الى الاعتقاد بأن وجهات النظر أو المصالح بين العالم العربي والولايات المتحدة لا يمكن أن تلتقي أبدا. والرأي الثابت عندي أن تحقيق الديمقراطية في العالم العربي، مصلحة عربية أمريكية مشتركة، على الرغم من كل ما يمكن أن يضمره البعض على هذه الضفة أو تلك من كراهية وعداء لهذا المشروع.

* ان الناظر في الشأن التركي أو الماليزي أو الاندونيسي أو البوسني، سيتأكد بلا ريب أن الولايات المتحدة ليست لديها مشكلة في نهضة وتقدم وديمقراطية المسلمين، تماما كما أن المتأمل في الحال العربي، سيلاحظ أن الدول العربية التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، في وضع تنموي وسياسي وحقوقي أفضل من تلك التي دارت من قبل في الفلك السوفييتي، وظلت ترفع خديعة وخبثا وكذبا شعارات قومية وجهادية وثورية، في حين كانت عمليا جمهوريات رعب وخوف وفساد.

* وعلى نحو ما سبق أن كررت مرارا في شأن النظام السوري، وما يزال هذا النظام بسلوكه الأرعن يثبت صدقيته، فانه ليس أسهل من اسقاط ذريعة الديمقراطية التي يقال أن الولايات المتحدة تتحجج بها، وذلك بأن يسرع الرئيس بشار الى اصلاحات سياسية ودستورية، ترفع الضيم عن شعب مقهور محكوم بالحديد والنار والاستخبارات اللعينة منذ ما يقارب الأربعة عقود، وتحقق وحدة وطنية حقيقية بين مختلف أبناء الشعب السوري، قادرة على الحاق الهزيمة بكل قوة خارجية تخطط للشر والعدوان على البلد، غير أن يقيني ـ وليته يكون كاذبا ـ يحيلني الى حقيقة مغايرة، مفادها أن الضغوط الخارجية ستتخذ مجددا، كما اتخذت اسرائيل، تعلة لتكميم كل الأفواه المنادية بالديمقراطية، وأن الرهان الرسمي السوري سيظل الى آخر رمق مركزا على تسوية ما مع الولايات المتحدة. وان القول لجار، بأن التسوية مع الولايات المتحدة لن تنفع حتى اذا ما نجح النظام السوري في الحصول عليها، وليس من سبب لذلك الا لأن الشعب السوري قد أراد الحياة وأنه لابد من أن يستجيب القدر.

* كاتب تونسي
مدير مركز دعم الديمقراطية في العالم العربي ـ لاهاي